

تاريخ الإرسال (2016-10-30). تاريخ قبول النشر (2017-05-09)

أ.د. ماهر موسى درغام^{1*}أ. نسيم إبراهيم زقوت²¹ أستاذ المحاسبة والتدقيق - رئيس قسم المحاسبة - كلية التجارة - الجامعة الإسلامية بغزة.¹ باحث، ماجستير - كلية فلسطين التقنية.

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: mdurgham2005@yahoo.com

استخدام إشارات خطر التدقيق في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لاكتشاف الاحتيال المالي (دراسة تطبيقية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة)

المخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام إشارات خطر التدقيق (المتعلقة بالعاملين، بالإدارة، بالتقارير المالية، وبسوء استخدام الأصول) في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لاكتشاف الاحتيال المالي، وتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي؛ لذلك تم تصميم استبانة وتوزيعها على (64) مدققاً خارجياً، حيث بلغت الاستبانات المستردة والمناسبة للتحليل (64)، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن إشارات خطر التدقيق لا تجزم بوجود الاحتيال، ولكنها توفر علامة تحذيرية لاحتمال وجود الاحتيال؛ ليوصلها المدقق المزيد من الاهتمام والفحص والتحليل. إن استخدام إشارات خطر التدقيق (المتعلقة بالعاملين، بالإدارة، بالتقارير المالية، وبسوء استخدام الأصول)، تعمل على تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي بدرجة كبيرة جداً. تتفق مكاتب التدقيق على فعالية دور إشارات خطر التدقيق في كشف الاحتيال المالي وتحسين فعالية التدقيق الخارجي لتجنب المخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة نتيجة لهذا الاحتيال.

أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر بكفاءة الهيكل التنظيمي في الشركات والطريقة التي تتخذ فيها القرارات مع المزيد من الاهتمام برضى العاملين عن الشركة. ضرورة العمل على وضع ضوابط وتشريعات كافية لمنع التلاعب والاحتيال بالقوائم المالية من خلال الجهات المشرفة. ضرورة تحديث نظام الرقابة المالية والتدقيق الداخلي في الشركات الفلسطينية لتمكينها من أداء عملها بكفاءة وفعالية في الكشف عن عمليات الاحتيال والغش في البيانات المالية. ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل المدققين لأنه يساعد في كشف الاحتيال في القوائم المالية. ضرورة استخدام المدققين لإشارات خطر التدقيق للكشف عن الاحتيال في القوائم المالية.

كلمات مفتاحية: إشارات خطر التدقيق، فاعلية التدقيق الخارجي، الاحتيال المالي، قطاع غزة.

The use of Red Flag Indicators for improving the effectiveness of External Audit in detecting financial fraud

Abstract

This study aims to highlight the effect of using Red Flag Indicators in improving the effectiveness of external audit in detecting financial fraud, by using Red Flags when performing audit activities relating to employees, management, financial reports and assets. In order to achieve the objectives of this study, the analytical descriptive method has been used. Therefore, a special questionnaire was designed and distributed to the research community that comprised 64 external auditors. All respondents responded, and results were analysed using SPSS (Statistical Package for Social Science) and other suitable statistical tests.

This study produced a number of important results which included: Red Flags themselves do not confirm the existence of fraud. They rather provide warning signs of fraud possibilities which, in turn, warrant additional care, examination and further analysis. The results have shown that the use of Red Flag Indicators has enhanced the quality and the effectiveness of external auditing in revealing financial fraud. Auditing firms have confirmed the effectiveness of Red Flags in detecting financial fraud and improving external audit practices in order to avoid the risks associated with fraudulent activities.

The study has come up with a number of important recommendations which included the need to reconsider the effectiveness of the firms' organization charts, the methods followed in taking decisions, in addition to giving more importance for employee satisfaction. It also included the need to introduce new rules and regulations to detect and prevent manipulating the financial statements, enhancing the financial controls and the internal audit function in the Palestinian companies in order to enable a better performance and an ability to discover fraud in the financial reports. The study also recommended the need to use modern IT facilities by the auditors that would help in detecting fraud and manipulation in the financial statements and confirmed the need to use the Red Flag Indicators in order to unveil such manipulations.

Keywords: Red Flags Indicators. Effectiveness External Audit, Financial Fraud, Gaza Strip.

مقدمة:

يعد إعداد التقارير المالية التي تحتوي على أنشطة احتيالية بواسطة منشآت الأعمال أمراً جديراً باهتمام المجتمع والاقتصاد، وأصبح محل اهتمام متزايد من قبل مهنة المحاسبة والتدقيق والمجتمع بشكل عام، وظهرت العديد من التساؤلات والقضايا التي تركز على كيفية وحجم الإحتيال، وما يكلفه للمجتمع وما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها لكشف الاحتيال المالي ومنعه.

ومن هنا فقد أصبح هناك اهتمام من قبل مؤسسات المحاسبة والتدقيق الكبرى للتعرف والكشف عن الاحتيال المالي، وأصبح اكتشاف الغش يحتل أولوية في مهنة المحاسبة والتدقيق، وقد استلزم التطور العالمي في المجالات العلمية والتكنولوجية إلى زيادة التطلع إلى إجراءات تدقيق أكثر فعالية للكشف عن الاحتيال.

وبالرغم من إصدار مجلس معايير التدقيق ASB للمعايير وتطويرها للحد من الغش والاحتيال، والكشف عنه في القوائم المالية إلا أنه في أعقاب إنهيار العديد من الشركات والبنوك الكبرى، والتي تبين أن إنهيارها بسبب ممارسات محاسبية غير مشروعة والتي كانت جميعها تراجع بواسطة مكاتب التدقيق الكبرى، مما أدى إلى حدوث فجوة الثقة والمصادقية في التقارير المالية (Omurgonulsen, et. al., 2009: 651).

وقد أوضح (Smith, et. al., 2005: 73) أن الاحتيال ينطوي على سلسلة متكاملة من الأنشطة الاحتيالية التي لا بد أن يتخلف عنها مجموعة من إشارات الخطر التي تدل عليها، وقد أوضح Smith وجود متطلبات رئيسية لازمة لتحديد المخاطر وفقاً للاعتماد على إشارات خطر التدقيق، وذلك وفقاً لنشرة معيار التدقيق (SAS NO. 99):

1. نوع المخاطر (احتيال القوائم المالية أو اختلاس الأصول).
2. أهمية المخاطر (ما إذا كان ذلك سيؤدي إلى أخطاء مادية).
3. احتمال حدوث هذه المخاطر مما يؤدي إلى احتيال مادي.

وقد تركزت الكثير من الدراسات حول مناقشة استخدام المدقق لإشارات خطر التدقيق لتقييم الخطر، ومن ثم الحصول على عملية تدقيق أكثر

فعالية وكفاءة. ولذلك فقد ركزت بعض البحوث المتعلقة بالاحتيال على ما يسمى إشارات خطر التدقيق والتي تعرف بأنها مجموعة الظروف التي تشير إلى احتمال الاحتيال من قبل إدارة المنشأة أو غيرهم وذلك بطرق متعددة لخدمة مصالح شخصية والتي بدورها تؤدي إلى إعاقة ممارسة تدقيق الحسابات وتدقيق البيانات المالية بطريقة صحيحة والاتساع المطرد في فجوة التوقعات (Salehi Expectaion Gap and Azary, 2008: 65).

ولكشف الاحتيال بنجاح؛ فإن الأمر يتطلب ضرورة النظر في اتخاذ المدقق لمجموعة من الإجراءات التي من شأنها تقدير المخاطر، ثم استنتاج مجموعة من إشارات الخطر التي تتحقق من وجود المخاطر (Hussain, et. al., 2010: 65)، ولتحقيق هذه الأهداف فإن الأمر يستوجب من المدقق الخارجي وفقاً لمعايير التدقيق والمحاسبة التخطيط في المرحلة المبدئية لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك لتقييم أي إشارات خطر تظهر أثناء الفحص الأولي لأعمال المنشأة (Carpenter, et. al., 2011: 1).

أما على الصعيد المحلي في فلسطين فلا يوجد إلزام لمدقي الحسابات الفلسطينيين باتباع معايير محددة في عملهم المهني المتخصص (ما عدا ما نصت عليه قوانين سلطة النقد)، ويستخدم كل مدقق ما يراه مناسباً من المعايير المهنية الموجودة في العالم، إلا أنه وفي السنوات القليلة الماضية بدأ الكثير من المدققين باستخدام معايير التدقيق الدولية في عملهم بسبب اشتراط الكثير من المؤسسات الدولية. كما ساهم قدوم العديد من شركات تدقيق الحسابات الدولية للعمل في فلسطين في زيادة الاهتمام بهذه المعايير والعمل بها (جربوع والبحيصي، 2006: 18)

مشكلة البحث:

مع التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال، وتزايد المنافسة المحلية والدولية، برزت أنماط مختلفة من الممارسات المحاسبية بهدف تجميل الأرباح وتضخيمها Crative Accounting، وحدثت الأزمات العالمية جعل الاهتمام بإشارات خطر التدقيق ضروري لأنه يساعد مدقي الحسابات في أداء وتقدير مخاطر الإحتيال. وفلسطين ليس بمنأى عن البيئة المحيطة؛ حيث إنها تعيش ظروف إقتصادية وسياسية صعبة، ومن ثم يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى استخدام إشارات خطر التدقيق في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لاكتشاف الاحتيال المالي؟ ويتفرع منه الأسئلة البحثية التالية:

1. ما مدى استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لاكتشاف الاحتيال المالي؟

2. ما مدى استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لاكتشاف الاحتيال المالي؟

3. ما مدى استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لاكتشاف الاحتيال المالي؟

4. ما مدى استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لاكتشاف الاحتيال المالي؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في محاولة السعي نحو زيادة كفاءة مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن الاحتيال المالي من خلال دراسة وتحليل مدى استخدام إشارات خطر التدقيق من قبل مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1- الوقوف على مدى استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لاكتشاف الاحتيال المالي؟

2- التعرف على مدى استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لاكتشاف الاحتيال المالي؟

3- بيان مدى استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لاكتشاف الاحتيال المالي؟

4- دراسة مدى استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لاكتشاف الاحتيال المالي؟

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من:

1- حداثة موضوع إشارات خطر التدقيق حيث يعتبر من الموضوعات التي تأتي على قائمة أولويات البحث العلمي على المستوى الدولي والمحلي، وخاصة بعد تزايد حالات الفشل والإفلاس للعديد من الشركات الكبرى على المستوى العالمي، فالإهتمام بتطبيق وتفعيل إشارات خطر التدقيق يساعد على توافر بيئة أعمال تعمل على رفع مستويات الشفافية والإفصاح والوصول إلى الوضع الأمثل للشركات.

2- لفت أنظار مكاتب التدقيق الفلسطينية والأطراف الأخرى ذات العلاقة إلى أهمية إشارات خطر التدقيق، وذلك من خلال إبراز دورها المهم في زيادة مستوى التدقيق وتقليل الفجوة بين البيانات الحقيقية والبيانات التي يتم التلاعب بها؛ بما يفي بمتطلبات تلك الأطراف وبما يحقق كفاءة السوق المالي الفلسطيني.

3- قلة عدد البحوث والدراسات المتخصصة أو ندرتها -حسب علم الباحثين- التي تناولت دراسة مدى استخدام إشارات خطر التدقيق على الاحتيال المالي، حيث اقتصرت على دراسة بعض الإشارات دون الأخرى، فالدراسات السابقة طبقت في بيئات أجنبية، بينما هذه الدراسة طبقت في البيئة الفلسطينية.

فرضيات البحث:

يؤدي استخدام إشارات خطر التدقيق إلى تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي، وينبثق عنها الفرضيات التالية:

1. تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالعاملين على تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

2. تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالإدارة على تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

(Chance and Schexnaildre, 2012) بينت أنه يمكن النظر في عوائد الأصول من عام لآخر كأحد إشارات خطر التدقيق، وأن المنشآت انتهجت ممارسات احتيالية عن طريق توحيد عوائد الأصول من عام لآخر، كما أكدت على أهمية إشارات خطر التدقيق في كشف الاحتيال في القوائم المالية. أما دراسة (Chance and Schexnaildre, 2011) تناولت فحص التقارير المالية لمجموعة من الشركات الأمريكية وتبين أن الشركات انتهجت ممارسات احتيالية عن طريق توحيد عوائد الأصول من عام لآخر. كما بين (Loughran and McDonald, 2011) أن هناك أهمية كبرى للتحقق من إشارات الخطر المتعلقة بالسلوك، والتي قد تظهر من خلال الملاحظات الشخصية أو من خلال بعض العبارات المدرجة في التقارير المالية للشركات الأمريكية. وبينت دراسة (Carpenter, et. al., 2011) أن وجود أي احتمال للغش والاحتيال؛ لا بد وأن يكون حوله مزيد من إشارات الخطر التي تدل على الإحتيال، والتي يجب على المدقق أخذها في الاعتبار للقيام بعملية تدقيق أكثر فعالية، وتقييم المخاطر المصاحبة لبعض الأنشطة والحسابات، كما أوضحت الدراسة أن تعلم منهج إشارات خطر التدقيق يعتبر أقل تكلفة وأكثر فعالية بالمقارنة مع محاولة المحاسبين والمدققين في اكتساب خبرة لاكتشاف الاحتيال عن طريق العمل لسنوات طويلة لاكتساب هذه الخبرة. بينما دراسة (Albrecht and Albrecht, 2010) أكدت على أهمية تفعيل بعض البرامج التي من شأنها الكشف عن الاحتيال المالي للبيانات المسجلة عبر الحاسب الآلي. ودراسة (Lou, 2009) بينت أنه لا يوجد برنامج تدقيق أمثل يقوم المدقق باستخدامه للحد من المخاطر، ولكن يقوم المدقق بوضع حد أدنى من إشارات خطر التدقيق من شأنها الحد من هذه المخاطر. وبينت دراسة (Moyes, et. al., 2009) أن المدققين الداخليين أكثر استخداماً للكشف عن إشارات خطر التدقيق، بالمقارنة مع مدققي الحسابات الخارجيين، وأن الشركات الكبرى تفضل المدققين الخارجيين الذين يستخدمون إشارات خطر التدقيق في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية. وأكدت دراسة (Peterson and Gibson, 2003) أهمية الاعتماد على مثلث الاحتيال للكشف عن حالات احتيال العاملين، والتحقق من إشارات خطر التدقيق الخاصة بسلوك العاملين والمتعلقة بكل عنصر من عناصر مثلث الاحتيال (الحوافز/الضغوط - الفرص - المبررات).

3. تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية على تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

4. تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بسوء استخدام الأصول على تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

الدراسات السابقة:

بينت دراسة (الفنیش والعمرى، 2014) أن مدققي الحسابات في الأردن يستخدمون تكنولوجيا المعلومات في التدقيق بدرجة عالية وأن لتكنولوجيا المعلومات دور في كشف الاحتيال في القوائم المالية بدرجة عالية. بينما دراسة (Gullkvist and Jokipii, 2012) أكدت على أهمية إشارات خطر التدقيق في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية، وأن هناك 10 إشارات خطر عادة ما يتم الاهتمام بها للكشف عن الاحتيال، وهي: وجود معاملات كبيرة وغير عادية مع أطراف ذوي العلاقة، تواجد مجموعة من المديرين لديهم سوابق جنائية، وجود إدارة غير أخلاقية، محاولة المنشأة في تغطية على الوضع المالي المتدني، توافر مؤشرات تدل على احتمال وشيك لإفلاس المنشأة، ضعف بيئة الرقابة الداخلية، الشك حول مدى استمرارية المنشأة، محاولة التستر على معاملات غير قانونية، يتوافر لدى المنشأة مجموعة من الأصول الثمينة والتي تكون عرضة للاختلاس، وعدم إتباع قواعد للسلوك الأخلاقي لدى العاملين بالمنشأة. كما أن دراسة (جعارة، 2012) بينت قدرت مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين في اكتشاف طرق وأساليب الاحتيال والغش التي يلجأ إليها العاملين في الشركة أو من قبل أعضاء الإدارة العليا، وكشفت عن أن وجود تدخلات في حسابات الإدارة العليا في الشركات الأردنية تؤدي إلى توفر احتمال الخطأ أو الاحتيال في إعداد البيانات والتقارير المالية، قد يكون ناتجاً عن سوء استخدام أصول الشركة. وعوامل المخاطرة المرتبطة بالأخطاء الناتجة عن التقارير المالية الاحتيالية. أما دراسة (أسعد، 2012) بينت وجود تأثير إيجابي لاستخدام إشارات خطر التدقيق من قبل فريق من المدققين الخارجيين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية على تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية المتعلقة بالمنشأة محل التدقيق، وعلى تحسين فعالية التدقيق في الكشف عن الاحتيال المالي. ودراسة

ما يميز هذه الدراسة:

في ضوء الدراسات السابقة يمكن تحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية لمعالجتها فيما يلي:

1. لم ينل هذا الموضوع الاهتمام الكافي في البيئة العربية بشكل عام والبيئة الفلسطينية بشكل خاص، كما أن معظم تلك الدراسات تم تطبيقها في بيئة مختلفة عن البيئة الفلسطينية، وبالتالي لا يصلح تعميم النتيجة؛ وذلك بسبب اختلاف العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية والثقافية لهذه البلدان واختلاف الفترات الزمنية وعدد ونوعية الشركات التي تم اختبارها.

2. تكشف الدراسة الحالية عن مدى استخدام مكاتب التدقيق في قطاع غزة لإشارات خطر التدقيق كأحد الأدوات المهمة في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي.

المبحث الثاني: إشارات خطر التدقيق

يعتبر فحص وتقييم الضوابط المتعلقة بنظم الرقابة الداخلية بمثابة نقطة الانطلاق لتقدير مخاطر التدقيق؛ فقد أوضح (Fogarty, et. al., 2006: 43) أنه كي تحصل على تقدير فعال لمخاطر التدقيق؛ فإنه لا بد من التحقق من الأنظمة الرقابية الحاكمة للعنصر محل التدقيق.

مفهوم إشارات خطر التدقيق:

تم تعريف إشارات خطر التدقيق في الأدب المحاسبي بأنها "مجموعة من المؤشرات التي من شأنها زيادة الشك في وجود الاحتيال، وبالتالي يمكن القول بأن هذه الإشارات بمثابة "مقياس درجة الحرارة" في الوقاية والكشف عن الاحتيال. وبالرغم من ذلك لا تعني إشارات خطر التدقيق وجود الاحتيال، ولكنها تعطي إشارة تنبيه على وجوده، وبالتالي ينبغي على المدقق الخارجي جمع ما يلزم من أدلة الإثبات للتحقق من مدى صحتها" (Murcia and Borba, 2007: 162).

كما تم تعريف إشارات خطر التدقيق بأنها "مجموعة من الظروف الاستثنائية (غير الاعتيادية) التي تختلف عن النشاط الاعتيادي للمنشأة، والتي تحتاج إلى مزيد من الفحص والتحري؛ حيث إن إشارات خطر التدقيق لا تشير إلى الإدانة أو البراءة فهي مجرد توفير علامات

تحذير من الغش أو الاحتيال" (Hancox, 2009: 3; Alleyne,) (2010: 556).

وقد عرف (Ramazani and Atani, 2010: 31) إشارات خطر التدقيق بأنها استخدام قائمة من المؤشرات الاحتيالية؛ حيث إن وجود إشارات خطر التدقيق لا تنذر بوجود تزوير، ولكنها قد تمثل الشروط أو الظروف المرتبطة بالاحتيال، وأيضاً هي إشارات تهدف إلى تنبيه المدقق إلى وجود النشاط الاحتيالي.

وعُرفت إشارات خطر التدقيق بأنها "مجموعة المؤشرات داخل بيئة أعمال المنشآت، والتي من شأنها أن تشير إلى وجود درجة أعلى من مخاطر الاحتيال أو التحريف المتعمد في التقارير المالية" (Ravisankar, et. al., 2011: 491; Aksoy, 2012: 157).

ونخلص مما سبق إلى وجود العديد من الركائز الأساسية لإشارات خطر التدقيق من أهمها:

1. إشارات خطر التدقيق عبارة عن مجموعة من المؤشرات.
2. تتعلق ببيئة المنشأة محل التدقيق.
3. تنتج عن أي تذبذبات في بيئة تلك المنشأة.
4. إشارات خطر التدقيق لا تجزم بوجود الاحتيال، ولكنها توفر علامات تحذيرية لاحتمال وجود الاحتيال.

وقد بين (Bell and Carcello, 2000: 169-184) أن هناك بعض إشارات خطر التدقيق؛ التي من شأنها أن تفصل بين وجود أو عدم وجود نشاط احتيالي: تقديم معلومات كاذبة للمدقق الخارجي من قبل الإدارة. ضعف بيئة الرقابة الداخلية. تعنت الإدارة تجاه بعض الإجراءات. التركيز المبالغ فيه تجاه تحقيق توقعات الإدارة وتحقيق مكاسبهم. تعقد المعاملات المالية لتعقيد مهمة المدقق الخارجي.

الاحتيال المالي:

لقد حدث تطور في ظاهرة الاحتيال المالي، ولم يعد يقتصر على الأموال بمفهومها التقليدي وهو المال المادي؛ بل أنه تعدى ذلك ليقع على الأموال المعنوية والمنافع، ومن ناحية أخرى فهناك تطوراً كبيراً في الوسائل والأساليب التي يتم استخدامها للاحتيال، واتسعت مجالاته لتشمل العديد من الميادين.

أنواع الاحتيال من حيث القائمين عليه:

يتم تقسيم أنواع الاحتيال حسب الأشخاص القائمين عليه إلى قسمين:

أولاً: احتيال العاملين:

ويصاحب هذا النوع من الاحتيال أخطاء متعددة بالسجلات المحاسبية، لإخفاء سرقة موارد المنشأة من قبل العاملين، وتعتمد المنشآت على نظام الرقابة الداخلية لتخفيض احتمال هذا النوع من الاحتيال (الطفي، 2005: 27). ويمكن اكتشاف هذا النوع من الاحتيال من خلال تحليل إشارات خطر العاملين وما يحتويه من عناصر فرعية؛ كإشارات الخطر المتعلقة بالسلوك، وظروف العمل، والأجور.

وقد تدل بعض إشارات خطر التدقيق المتعلقة بسلوك العاملين والمديرين على إتباعهم لبعض الممارسات الاحتيالية، وقد أوضحت جمعية الخبراء المعتمدين لكشف الاحتيال (ACFE) أهمية تقييم تلك الإشارات لما قد تتكبدته المنشآت من خسائر فادحة نتيجة لذلك الاحتيال (Lundstrom, 2009: 2). ووفقاً لتقرير (ACFE, 2008: 63) تبرز العديد من الأنماط المختلفة لإشارات خطر التدقيق المتعلقة بسلوك العاملين على النحو التالي:

- العسر المالي للموظفين، وما يشمل من كبر لحجم الديون.
- الاختراق والتلاعب لنظام الرقابة الداخلية، وتنتشر في احتيال البيانات المالية.
- التغير في سلوك الموظفين الأخلاقي، ويشتمل على التغير في ثروات الموظفين نتيجة لاختلاس الأصول.
- ارتباط العاملين والعملاء لتسهيل الصفقات، وما ينتج عنه من خسائر فادحة للمنشآت.
- المشكلات الشخصية للعاملين، والتي لها دور بارز في احتيال الأصول.
- الدفاع الدائم للموظفين عن بعض المواقف، وما ينتج عنه من ارتياح.
- التغير في أنماط الحياة.

ومع تزايد المخاطر وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008م، دعا ذلك مدققي الحسابات للإرتقاء بالدور المناط بهم في الكشف عن هذا التلاعب، وتركيز دور المدقق الخارجي في الكشف عن الاحتيال.

تعريف الاحتيال:

"الاحتيال هو الاستيلاء على مال مملوك للغير بخداعه وحمله على تسليم ذلك المال" (الفنيش والعمرى، 2014: 9). وقد عرف قانون العقوبات الفلسطيني في المادة (354) جريمة الاحتيال والتي أطلق عليها مسمى النصب "الحصول على مال مملوك للغير إما باستعمال طريقة احتيالية مدعومة بمظاهر خارجية من شأنها خداع المجني عليه في واقعة تنتمي إلى الماضي أو الحاضر، وإما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة بما يحمله على الاعتقاد بصدق ما يدعيه الجاني وتسليم المال نتيجة لذلك".

ويمكن القول أن الاحتيال ينطوي على أنماط عديدة، ويخضع لتطورات الزمان وتوأكبه، كما أن التعريف مهما بذل في صياغته من جهد ودقة فإنه لن يأتي جامعاً لكل المعاني المطلوبة، وإن جاء متوافقاً في زمن فقد لا يستمر في زمن آخر.

أسباب الاحتيال المالي:

يبدل الباحثون الكثير من الجهود لتفسير السلوك الإجرامي عن طريق دراسة العوامل والأسباب الدافعة إليه، ويمكن تقسيم تلك العوامل إلى قسمين (الغضوري، 2011: 6):

1. العوامل الداخلية: وهي عوامل ترتبط بالشخص نفسه، مثل تكوينه الفطري، البيولوجي، وميوله النفسية والعقلية، ومنها ما هو موروث وبعضها مكتسب.
2. العوامل الخارجية: وهي تنقسم إلى نوعين أساسيين:
 - أ. العوامل الاجتماعية: وهي العوامل التي تحيط بالجاني مثل البيئة التي ولد فيها ويتعامل معها.
 - ب. العوامل الطبيعية: مثل جغرافية البيئة أي موقعها ونوعها وطقسها.

وقد أوضح (Hussain, et. al., 2010: 65) أنه يمكن الاعتماد على إشارات خطر التدقيق للتحقق من انضباط البيئة الرقابية، ويتم ذلك من خلال التالي:

- أ. هل يتوفر لدى العاملين أسباب اقتصادية تؤدي إلى الاحتيال؟
- ب. هل توجد مركزية للقرارات من قبل إدارة المنشأة؟
- ج. هل يوجد صراع بين الإدارة العليا يتعلق حول أهداف المنشأة وفلسفتها؟
- د. هل يشعر العاملون بسوء المعاملة واستغلالهم من إدارة المنشأة؟
- هـ. التعرف على الخلفية التاريخية للمنشأة بخصوص: إدارة شؤون العاملين. العمل الإضافي في الأقسام المختلفة للمنشأة. معدلات الدوران في الإدارة العليا.

ثالثاً: إعداد تقارير مالية غير صحيحة:

ويتم التلاعب بشكل متعمد في القوائم المالية بغرض الخروج بنتائج مالية محرفة تعرض صورة غير صحيحة للمنشأة محل التدقيق؛ وتكون سبباً في زيادة أسعار أسهم المنشأة، وتتم كذلك من خلال حذف مبالغ، أو التلاعب بالأسعار بهدف خداع مستخدمي التقارير المالية (أحمد، 2007: 263). وتبرز صور الاحتيال في التقارير المالية في التلاعب في السجلات المحاسبية، وسوء عرض القوائم المالية، والتلاعب في تطبيق المبادئ المحاسبية:

يمكن للمحاسبين التلاعب في السجلات المحاسبية؛ من خلال تسجيل قيود وهمية، والتغييرات في طرق الإهلاك وتقييم المخزون، وقد أشار (Hall, 2007: 5) إلى وجود مجموعة من إشارات خطر التدقيق يمكن أن يوليه المدقق الخارجي الاهتمام للكشف عن الاحتيال عن طريق التلاعب في السجلات المحاسبية، ومن هذه الإشارات ما يلي:

- المعاملات المالية غير المبررة.
- عدد الصفقات الكبير قرب نهاية العام المالي.
- إجراء قيود اليومية والترحيل بواسطة نفس الشخص.
- تجاهل المحاسبين للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP.
- اختلاف أرصدة دفتر الأستاذ العام والاستاذ المساعد.

- انعدام الاستقرار في ظروف الحياة.
- رفض اتخاذ العطلات، والإجازات الرسمية والعمل لساعات طويلة.
- الضغوطات الزائدة من قبل إدارة المنشأة، وما ينتج عنه من تلاعب في البيانات المالية.
- عدم وجود هيكلية واضحة توزع السلطات.

وقد تشير بعض الظروف التي تتعلق بالعمل إلى وجود ممارسات احتيالية من العاملين مثل: ارتفاع معدل دوران العاملين خاصة في الأماكن التي تكون عرضة للاحتيال، وتكرار رقم التأمينات الاجتماعية لأكثر من عامل، عدم فحص المنشأة للحالة الائتمانية للعاملين قبل التعيين، وانخفاض الروح المعنوية للعاملين (جعارة، 2012: 190).

قد تتبع المنشأة بعض السياسات المتعلقة بأجور العاملين من شأنها الاحتيال، وتبرز هذه الإشارات من خلال: تغييرات غير مبررة في أجور العاملين. ساعات عمل إضافية للعاملين (من خلال بيان الأجور تاريخياً للموظف). ساعات عمل إضافية خلال فترات الركود. تحميل مسؤولية الأجور لشخص واحد فقط.

ثانياً: احتيال الإدارة:

يتم ارتكاب احتيال الأخطاء المتعمدة بالسجلات المحاسبية من خلال الإدارة العليا للمنشأة، ويتم تحريف المركز المالي للمنشأة، ونتائج الأعمال، والتدفقات النقدية، وتكمن خطورته في أنه يحدث حتى في ظل وجود نظام جيد وقوي للرقابة الداخلية؛ ويعود سبب ذلك أن إدارة المنشأة يمكن أن تتغلب على الإجراءات الرقابية، ومن الصعب اكتشافه غالباً (الطفي، 2005: 33)، ويمكن التعرف على إشارات خطر التدقيق المتعلقة بكل من المهام التنفيذية، والأعمال التنظيمية.

وتكون إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالمهام التنفيذية من خلال تردد الإدارة العليا في تقديم بعض المعلومات إلى المدقق الخارجي، وتقليص حجم أعمال المنشأة، وزيادة التغييرات في البيانات المالية من فترة لأخرى (Hall, 2007: 3).

- إدخال قيود اليومية في مواعيد تخالف مواعيد المعاملات الفعلية.
 - ترحيل رقم الحساب المدين إلى أكثر من عميل.
- بينما الاحتيال عن طريق سوء عرض القوائم المالية يتم من خلال عدم الإفصاح أو إخفاء بعض الحقائق والتي قد تؤثر على المبالغ المسجلة في القوائم المالية، ويعتبر هذا النوع من أصعب أنواع الممارسات الاحتيالية اكتشافاً لأنه يتم حذف المعاملات بشكل كامل. أما الاحتيال عن طريق سوء تطبيق متعدد للمبادئ والطرق المحاسبية يتم من خلال عدم تطبيق المبادئ المحاسبية بشكل سليم بهدف الاحتيال، وقد أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC, 2002) إطار عام للممارسات المحاسبية غير المشروعة (لظفي، 2005: 36-37). وقد أوضحت نشرة معايير التدقيق (SAS NO. 99) الظروف التي ينشأ فيها الاحتيال، وكذلك إشارات خطر التدقيق
- المتعلقة بكل عنصر من عناصر الاحتيال من خلال الاعتماد على مثلث الغش؛ الذي يوضح ثلاث جوانب رئيسة يمكن للمدقق الخارجي أن يركز عليها للتأكد على وجود الاحتيال (أحمد، 2007: 302):
- أ. الحوافز والضغوط: وغالباً ما تكون لدى إدارة المنشأة دوافع لارتكاب الاحتيال.
 - ب. الفرص: تهيئ الظروف الفرص لإدارة المنشأة أو العاملين لديها لارتكاب الاحتيال.
 - ج. المبررات: لجوء إدارة المنشأة أو العاملين لخلق مبررات تعطي لهم مجاًلاً لتبرير الاحتيال.
- وفيما يلي إشارات خطر التدقيق التي قد تساعد في الكشف عن الاحتيال من خلال المدقق الخارجي من خلال التحقق من القوائم المالية حسب جدول رقم (1).

جدول رقم (1): تصنيف إشارات خطر التدقيق وفقاً لمكونات مثلث الاحتيال وظروف المنشأة البيئية

١) الحوافز والضغوط	(أ) <u>الاستقرار المالي للمنشأة، وتغيرات السوق:</u>	١- درجة عالية من المنافسة داخل الصناعة. ٢- تغييرات تكنولوجية في الصناعة تؤدي إلى تقادم المنتج. ٣- هبوط حاد في طلب المنتج بالمقارنة مع المنافسين. ٤- خسائر تشغيل وتدفقات نقدية غير مرتبطة بالأرباح.		
		(ب) <u>ضغوط على الإدارة للوفاء بمتطلبات أو توقعات الأطراف الأخرى:</u>	١- مساهمة التنبؤات الخاصة بالمحليين الماليين. ٢- الحاجة إلى زيادة رأس المال أو التمويل أو الحاجة إلى الاقتراض؛ للمحافظة على القوة التنافسية للمنشأة. ٣- متطلبات القيد بسوق الأوراق المالية . ٤- الحاجة إلى التوسع أو الاندماج.	
			(ج) <u>الارتباط ما بين المركز المالي للمديرين والأداء المالي للمنشأة:</u>	١- ارتباط ما بين حوافز ومكافآت الإدارة ونتائج الأعمال. ٢- الضمانات الشخصية من قبل المديرين لديون المنشأة. ٣- مصالح مالية ضخمة للمديرين في المنشأة.
				(أ) <u>طبيعة الصناعة التي تعمل بها المنشأة:</u>
(ب) <u>وجود هيكل تنظيمي معقد</u>	١- صعوبة تحديد الأطراف المسؤولة عن السلطات ومن لديهم السيطرة في المنشأة. ٢- معدل الدوران العالي لمسؤولي الإدارة العليا والمستشارون القانونيين والمسؤولين، والعاملين خاصة في الأماكن الأكثر عرضة للاحتيال.			
	(ج) <u>وجود أوجه قصور في مكونات الرقابة الداخلية</u>	١- ضوابط رقابية غير كافية على: - النظم الإلكترونية. - ضوابط على التقارير المالية الدورية. ٢- عدم فعالية مجلس الإدارة، أو لجان المراجعة؛ في إعداد التقارير المالية، ودعم نظم الرقابة الداخلية. ٣- نظم المعلومات غير الفعالة، وعدم كفاية نظم الرقابة الداخلية.		
٣) <u>التصرف والتبريرات</u>		(أ) <u>عدم الفعالية تنفيذ المعايير الأخلاقية، وفشل وسائل الاتصال بين العاملين والإدارة، والتخبر في السلوك الأخلاقي للعاملين، والتي تتناقى مع المعايير الأخلاقية.</u> (ب) <u>فشل الإدارة في تصحيح نقاط الضعف الهامة والمؤثرة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.</u> (ج) <u>التدخل الزائد لغير الماليين من الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية.</u> (د) <u>تؤثر العلاقة ما بين الإدارة والمراجع الخارجي الحالي والسابق.</u>	(أ) <u>عدم الفعالية تنفيذ المعايير الأخلاقية، وفشل وسائل الاتصال بين العاملين والإدارة، والتخبر في السلوك الأخلاقي للعاملين، والتي تتناقى مع المعايير الأخلاقية.</u> (ب) <u>فشل الإدارة في تصحيح نقاط الضعف الهامة والمؤثرة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.</u> (ج) <u>التدخل الزائد لغير الماليين من الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية.</u> (د) <u>تؤثر العلاقة ما بين الإدارة والمراجع الخارجي الحالي والسابق.</u>	
	المصدر: (Yang, 2010).			

رابعاً: الاحتيال عن طريق سوء استخدام الأصول:

توجد العديد من إشارات خطر التدقيق التي تتعلق بإدارة الأصول؛ التي من الممكن أن تساعد في الكشف عن وجود الاحتيال. وينتج الاحتيال وفقاً لما تضمنته نشرة معيار التدقيق رقم (240) عن طريق العاملين، أو الإدارة العليا، وفيما يلي عرض للأصول: احتيال النقدية. احتيال الأصول الثابتة. احتيال المخزون. استخدام أصول المنشأة بشكل شخصي.

**** احتيال النقدية:** يمكن القيام بالاحتيال النقدي من خلال عدة طرق:

- الاحتيال عن طريق المبيعات النقدية: ويمكن للمدقق الخارجي أن يتحقق من هذا الاحتيال عن طريق (Lundstrom, 2009: 29):

(1) مطابقة فواتير الشراء مع نماذج الاستلام في المخازن.

(2) الاحتفاظ بسجلات العهد الموجودة لدى كل بائع، وإثبات قيمة البضاعة المسلمة لهم ويخصم منها قيمة مبيعاتها، والباقي هو عبارة عن الرصيد للبضاعة المتبقية لديهم، وفي حالة كون البضاعة الموجودة في المخازن أقل من تلك القيمة فإن ذلك يعني عجزاً في البضاعة، وهو ما يمثل قيمة الاختلاس.

- الاحتيال في متحصلات العملاء: ويتم الاحتيال من خلال عدة أشكال من أهمها:

(1) إثبات المبالغ المختلسة على شكل خصم مسموح به.

(2) إثبات المبالغ المختلسة على شكل ديون معدومة.

(3) إثبات المبالغ المختلسة على شكل مردودات مبيعات وهمية.

(4) تجزئة متحصلات العملاء.

ويمكن للمدقق الكشف عن التلاعب والاحتيال من خلال ما يلي (Lundstrom, 2009: 33):

(1) فحص الشروط الخاصة بمنح الخصم المسموح به للعملاء.

(2) تدقيق فواتير البيع التي تتضمن خصماً، والتأكد من اعتماده في الدفاتر المحاسبية.

(3) التأكد من اعتماد الديون المعدومة من الجهات المختصة واستبعادها من حسابات العملاء.

(4) مقارنة فواتير البيع التي يتم إرسالها للعملاء مع قيود اليومية لمردودات المبيعات.

(5) التحقق من اعتماد عملية الشراء من الجهات المختصة.

(6) مقارنة فواتير الشراء ومطابقتها مع دفتر النقدية.

**** سرقة الأصول الثابتة:** تعتبر الأصول الثابتة جزءاً لا يتجزأ من رأس المال المستثمر، وبالتالي فمن الضروري الإحتفاظ بسجل للأصول الثابتة، يتضمن توضيحات تفصيلية عن الأصول الثابتة مثل تاريخ الشراء، التكلفة، العمر الانتاجي، معدل الإهلاك.

ويمكن للمدقق الخارجي التحقق من الممارسات الاحتيالية عن طريق (Lundstrom, 2009: 33):

أ. جرد الأصول بشكل فعلي.

ب. مقارنة الجرد الفعلي بالقيود في سجلات الأصول الثابتة.

ج. التحقق من مبيعات الأصول، وكذلك التعرف على الأرباح والخسائر الخاصة بالأصول الثابتة.

د. التحقق من أية معاملات استثنائية تخص الأصول الثابتة.

**** احتيال المخزون:** ويتم الاحتيال في المخزون عن طريق عدم إثبات البضاعة الواردة في دفاتر المخازن واختلاسها، أو صرف كميات من البضاعة أقل مما هو مثبت في أذونات الصرف؛ ويتم اختلاس الفرق، وقد يتم التواطؤ مع العملاء من خلال توريد بضاعة لهم وعدم قيدها على حسابهم واقتسام الثمن معهم. وهناك مجموعة من إشارات خطر التدقيق التي قد تدل على الاحتيال في المخزون، نذكر منها ما يلي (Dycus, 2008: 53):

(1) الإنكماش غير المتوقع في المخزون.

(2) الزيادة في المشتريات مع عدم الزيادة في المبيعات.

(3) وجود قيود يومية قد تؤدي إلى تغيير في أرصدة المخزون.

الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2-البيانات الثانوية: تم مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدراسة "استخدام إشارات خطر التدقيق في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي"، وأية مراجع قد تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي. **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مكاتب التدقيق الفلسطينية العاملة في قطاع غزة والبالغ عددها (64) وفقاً لإحصائيات نقابة المحاسبين المراجعين الفلسطينية عام 2016م. وقد وزعت الاستبانة على المدققين الممارسين بواقع استبانة لكل مكتب، وتم توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة باليد والبالغ عددها 64 استبانة (بواقع استبانة لكل مكتب) وتم استرجاعها بالكامل، وبعد تفحص الاستبانات لم يتم إستبعاد أي منها نظراً لتحقيق الشروط المطلوبة، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل 64 استبانة.

أداة الدراسة:

تم مراجعة أدبيات اشارات خطر التدقيق وذلك من خلال الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والتي كان لها الأثر الفعال في تصميم الاستبانة، ومن ثم إعداد استبانة صممت خصيصاً لجمع البيانات بحيث تغطي أسئلة الاستبانة فرضيات الدراسة، وقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

• **المحور الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 7 فقرات.

• **المحور الثاني:** تتناول استخدام إشارات خطر التدقيق في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لاكتشاف الاحتيال المالي وتم تقسيمه إلى أربعة مجموعات كما يلي:

المجموعة الأولى: تقييم مدى استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية التدقيق الخارجي للكشف عن الاحتيال المالي، ويتكون من 8 فقرات.

4) معدل دوران منخفض للمخزون مقابل زيادة كبيرة في الكميات المخزنة.

5) وجود اختلاف بين سجل الجرد والوجود الفعلي للمخزون. ويمكن للمدقق الخارجي التأكد من مدى صحة هذه الإشارات من خلال (Lundstrom, 2009: 36):

أ. التحقق من عمليات الجرد، ومطابقة نتائج الجرد بالرصيد الموجود.

ب. فحص أنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من مدى قوتها لمنع الاحتيال.

ج. مطابقة فواتير الشراء مع سجلات المخازن؛ للتحقق من إثبات الكمية المشتراة في المخازن.

د. التحقق من فواتير البيع مع سجلات المخازن؛ ومطابقة الكمية المباعة مع الخروج المادي للبضاعة من المخازن.

هـ. التحقق من الفواتير المتعلقة بمرودودات المبيعات؛ والتأكد من إثبات البضاعة المرجعة بسجلات المخازن.

**** إستخدام الأصول في المنشأة استخداماً شخصياً:** قد يتم التلاعب بأصول المنشأة من خلال استخدامها كضمان لقرض شخصي من قبل الموظفين أو المدراء الذين هم عادةً أكثر قدرة على إخفاء حالات سوء التخصيص بطرق يصعب اكتشافها، وبالتالي يجب على المدقق أن يتحقق من القروض الخاصة بالمنشأة وضماناتها للجهات الخارجية ذات العلاقة بالرجوع للمستندات (جعارة، 2012: 188).

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

* منهج الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد أستخدم المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع. وقد تم الاعتماد على مصدرين أساسيين للمعلومات:

1-البيانات الأولية: وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج (Statistical Package for Social Science, SPSS)

في تحقيق أهداف الدراسة. والصدق البنائي للإستبانة يشير إلى أن معامل الارتباط يتراوح بين 0.78 و 0.85 وهذا يبين أن محتوى كل متغير من متغيرات الإستبانة له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة (0.05). وتم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الإستبانة، وتبين أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات الإستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

كما تم استخدام اختبار كولموجوروف- سمرنوف (K-S) Test Kolmogorov-Smirnov لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا. وقد بينت نتائج الاختبار أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

وقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية: النسب المئوية والتكرارات، اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة، معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات، اختبار كولموجوروف- سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample (K-S)، اختبار One sample T-test.

الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية:

يبين الجدول رقم (2) خصائص وسمات عينة الدراسة.

الجدول رقم (2): خصائص وسمات عينة الدراسة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
العمر بالسنوات	أقل من 25 سنة	7	10.9
	من 26 إلى 35 سنة	22	34.4
	من 36 إلى 45 سنة	19	29.7
	أكثر من 45 سنة	16	25.0
	المجموع	64	100.0
التخصص العلمي	محاسبة	64	100.0
	ماجستير	10	15.6

المجموعة الثانية: تقييم مدى استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية التدقيق الخارجي للكشف عن الاحتيال المالي، ويتكون من 11 فقرة.

المجموعة الثالثة: تهدف إلى بيان مدى استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية التدقيق الخارجي للكشف عن الاحتيال المالي، ويتكون من 10 فقرات.

المجموعة الرابعة: تهدف إلى بيان مدى استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية التدقيق الخارجي للكشف عن الاحتيال المالي، ويتكون من 6 فقرات.

وقد تم تحديد المتوسط الحسابي المرجح بأوزان حُدثت اعتماداً على مقياس ليكرت الخماسي (Five Point Likert Scale) وذلك على النحو التالي:

الاستجابة	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة قليلة جداً
الوزن النسبي	5	4	3	2	1
الوزن المئوي	100-81	80-61	60-41	40-21	20-0

وقد تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (6) من أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التجارة بالجامعات الفلسطينية في قطاع غزة متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء إضافة إلى عرضها على بعض مديري مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة. وقد تم الاستجابة لآراء السادة المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الإستبانة في صورتها النهائية.

وتتراوح قيمة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، لجميع فقرات الإستبانة (0.901)، وقيمة الثبات لجميع فقرات الإستبانة (0.89) وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع. وقد بين (Sekaran and Bougie, 2013) أن القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ هي (70%) فأكثر وأن القيمة التي تزيد عن (90%) فهي ممتازة. وهذا يعني إمكانية اعتماد نتائج الإستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها

تحليل واختبار فرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T Test) لتحليل فقرات الإستبانة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60% والمتوسط الحسابي أكبر من المتوسط 3)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0 (أو القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60% والمتوسط الحسابي أقل من المتوسط المحايد 3)، وتكون آراء العينة في الفقرة متوسطة إذا كان المتوسط الحسابي لها يساوي 3 (القيمة الاحتمالية).

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

يؤدي إستخدام إشارات خطر التدقيق إلى تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وينبثق عنها الفرضيات التالية:

1. تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالعاملين على تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم إستخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (3)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجموعة الأولى (تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي).

يبين جدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي) تساوي 3.66 وهي أكبر من القيمة المتوسطة (3)، والانحراف المعياري يساوي 0.580 والوزن النسبي يساوي 73.16% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة T المحسوبة تساوي 9.085 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0، والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي

الموهل العلمي	بكالوريوس	54	84.4
	المجموع	64	100.0
الخبرة	أكثر من 15 سنة	25	39.1
	من 10-15 سنة	19	29.7
	أقل من 10 سنوات	20	31.3
	المجموع	64	100.0
الدورات التدريبية	من 1 حتى 4 دورة	26	40.6
	من 5 إلى 8 دورات	20	31.3
	أكثر من 8 دورات	9	14.1
	لم يلتحق بدورات	9	14.1
	المجموع	64	100.0

يتضح من جدول رقم (2) ما يلي: (1) إن 54.7% من عينة الدراسة تزيد أعمارهم عن 35 سنة وهناك تنوع في الفئة العمرية. (2) إن جميع أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة، وهذا يدل على أن من يمارسون التدقيق هم محاسبون وهم على دراية أكبر من غيرهم في مجال التدقيق وتطورات. (3) إن معظم المبحوثين هم من حملة درجة البكالوريوس والماجستير، وهذا يطمئن على قدرتهم لتفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها والتزويد بالمعلومات اللازمة، كما يدل المؤهل على قدرة وكفاءة المبحوثين. (4) إن 68.8% من عينة الدراسة لديهم الخبرة في مزولة المهنة "أكثر من 10 سنوات"، وهذا دليل على فهم أدق لأسئلة الاستبانة ومدلولاتها نتيجة لتراكم الخبرات لدى العاملين. (5) إن 45.4% من عينة الدراسة بلغ عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في التدقيق والأمور والجوانب الأخرى ذات العلاقة "أكثر من 5 دورات"، وهذا يشير إلى معرفة مفاهيم التدقيق وهو ما ينعكس إيجابياً على فهم أسئلة الاستبانة والقدرة على الإجابة عليها بدقة وموضوعية.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
7	يقوم المدقق بالاستدلال على الاحتيال في المنشأة من خلال مجموعة من إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالعاملين (كإشارات الخطر المتعلقة بالسلوك، وظروف العمل، والأجور).	3.98	0.701	79.69	11.229	0.000
8	يتأكد المدقق من وجود لوائح محددة لأخلاقيات المهنة في المنشأة ومدى الالتزام بها.	3.06	1.207	61.25	0.414	0.680
	جميع الفقرات	3.66	0.580	73.16	9.085	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "63" تساوي 2.0

2. تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالإدارة على تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يبين جدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالإدارة على تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي) تساوي 3.64 وهي أكبر من القيمة المتوسطة (3)، والانحراف المعياري يساوي 0.520 والوزن النسبي يساوي 72.72% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة T المحسوبة تساوي 9.774 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالإدارة تعمل تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. وبالتالي تقبل الفرضية.

ويمكن القول أن مكاتب المحاسبة والتدقيق ملتزمة بالقيام بالأنشطة المختلفة والتي يمكن من خلالها الإستدلال على إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالإدارة بما يؤدي إلى تحسين فعالية التدقيق الخارجي في

أقل من 0.05 مما يدل على أن إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالعاملين تعمل على تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. وبالتالي تقبل الفرضية. ويمكن القول أن مكاتب التدقيق الخارجية تستعين بإشارات خطر التدقيق المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية التدقيق الخارجي للكشف عن الاحتيال المالي، مما ينعكس على زيادة فاعلية الأداء المهني، وقد اتفقت النتائج إلى حد ما مع دراسة كل من (Majid, et. al., 2001) على بيئة الأعمال في هونج كونج، ودراسة (جعارة، 2012) على البيئة الأردنية.

جدول رقم (3): تحليل فقرات المحور الأول (تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يتحقق المدقق من وجود هيكل تنظيمي واضح.	4.05	0.722	80.94	11.596	0.000
2	يتحقق المدقق من وجود الوظائف الإشرافية وفقاً لمكونات الهيكل التنظيمي.	3.81	0.614	76.25	10.586	0.000
3	يتأكد المدقق من مدى وجود سياسات وإجراءات واضحة للتحقق من وجود الاحتيال في المنشأة.	3.78	0.745	75.63	8.393	0.000
4	يتأكد المدقق من أداء الموظفين لأعمالهم وفقاً لمسمياتهم الوظيفية.	3.45	1.126	69.06	3.220	0.002
5	يهتم المدقق بمعرفة مدى رضى العاملين عن المنشأة.	3.33	1.040	66.56	2.525	0.014
6	يقوم المدقق بالتأكد من مدى المتابعة لإجراءات الرقابة وتنفيذ توصياتها، وتحديد أماكن القوة والضعف في أنظمة المنشأة.	3.80	0.622	75.94	10.252	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	مجموعة من إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالإدارة (خطر التدقيق للمهام التنفيذية، والأعمال التنظيمية)، والتي قد تدل على الاحتيال.	3.64	0.520	72.72	9.774	0.000
	جميع الفقرات					

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "63" تساوي 2.0

3. تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية على تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يبين جدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية على تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي) تساوي 3.89 وهي أكبر من القيمة المتوسطة (3)، والانحراف المعياري يساوي 0.398 والوزن النسبي يساوي 77.90% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة T المحسوبة تساوي 17.996 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0، والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية تعمل على تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. وبالتالي تقبل الفرضية.

ويمكن القول أن مكاتب التدقيق ملتزمة بالقيام بالأنشطة المختلفة والتي يمكن من خلالها الإستدلال على إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية بما يؤدي إلى تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي وزيادة كفاءة الأداء المهني، وقد اتفقت نتائج الفرضية مع دراسة كل من (Lee, et. al., 2008)، ودراسة (Mossey and Hutton, 2006) ودراسة (الفنیش والعمرى، 2014) على البيئة الأردنية من حيث إن استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل المدققين الأردنيين يساعد في كشف الاحتيال في القوائم المالية بدرجة كبيرة.

كشفت الاحتيال المالي وزيادة كفاءة الأداء المهني، وقد اتفقت نتائج الفرضية بشكل كبير مع دراسة كل من (Gullkvist and Jokipii, 2012) على البيئة الفنلندية، ودراسة (Lou. et. al., 2009) على البيئة الصينية.

جدول رقم (4): تحليل فقرات المحور الثاني (تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالإدارة على تحسين فعالية التدقيق لكشف الاحتيال المالي)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يتحقق المدقق من مدى توفر ضغوط اقتصادية على إدارة المنشأة.	3.42	0.956	68.44	3.529	0.001
2	يتحقق المدقق من مدى سيطرة أفراد من الإدارة العليا للمنشأة على نشاطاتها وسياساتها المالية والإدارية.	3.55	1.022	70.94	4.279	0.000
3	يتأكد المدقق من عدم وجود دعاوى قضائية بين الشركة وجهات أخرى.	3.61	0.919	72.19	5.303	0.000
4	يقوم المدقق بالتحقق من مدى التزام الإدارة العليا بنظم الرقابة الداخلية.	4.09	0.635	81.88	13.770	0.000
5	يتأكد المدقق من تقديم الإدارة للتقارير المالية وأدلة الإثبات للمدقق.	3.98	0.519	79.69	15.167	0.000
6	يتحقق المدقق من معدل دوران الإدارة، خاصة في الوظائف الحساسة.	3.22	1.000	64.38	1.751	0.085
7	يتأكد المدقق من وجود إتصال وتواصل بالمستوى الكافي بين المستويات الإدارية المختلفة.	3.34	0.840	66.88	3.274	0.002
8	يتأكد المدقق من وجود اجتماعات دورية منتظمة لمجلس الإدارة خلال العام، واجتماع دوري سنوي لجميع العاملين.	3.44	0.753	68.75	4.646	0.000
9	يتحقق المدقق من تجنب الانحرافات السلبية الواردة في التقارير الرقابية السابقة.	3.89	0.693	77.81	10.285	0.000
10	يقوم المدقق بالاستدلال على الاحتيال في المنشأة من خلال	3.81	0.639	76.25	10.167	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	المحاسبية، وسوء عرض القوائم المالية، وسوء تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها).					
	جميع الفقرات	3.89	0.398	77.90	17.996	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "63" تساوي 2.0

4. تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بسوء استخدام الأصول على تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يبين جدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بسوء استخدام الأصول على تحسين فعالية التدقيق لكشف الاحتيال المالي) تساوي 3.85 وهي أكبر من القيمة المتوسطة (3)، والانحراف المعياري يساوي 0.483 والوزن النسبي يساوي 77.08% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة T المحسوبة تساوي 14.149 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0، والقيمة الإحصائية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن إشارات خطر التدقيق المتعلقة بسوء استخدام الأصول تعمل على تحسين فعالية التدقيق لكشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. وبالتالي تقبل الفرضية.

ويمكن القول أن مكاتب المحاسبة والتدقيق ملتزمة بالقيام بالأنشطة المختلفة والتي يمكن من خلالها الاستدلال على إشارات خطر التدقيق المتعلقة بسوء استخدام الأصول بما يؤدي إلى تحسين فعالية التدقيق الخارجي في كشف الاحتيال المالي وزيادة كفاءة الأداء المهني، وقد اتفقت نتائج الفرضية مع دراسة (Chance and Schexnaildre, 2012) في فنلندا، حيث إن إشارات خطر التدقيق تساعد في كشف الاحتيال في الأصول. ودراسة (جعارة، 2012) على البيئة الأردنية، حيث إن سوء استخدام أصول الشركة قد يؤدي إلى توفر احتمال الاحتيال في إعداد البيانات والتقارير المالية بدرجة كبيرة.

جدول رقم (5): تحليل فقرات المحور الثاني (تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية على تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يتحقق المدقق من وجود نظام مالي وإداري في المنشأة، وكذلك فحص مدى الالتزام بتطبيقهما.	4.27	0.623	85.31	16.241	0.000
2	يقوم المدقق بالتأكد من وجود بعض المعاملات الشاذة (غير العادية) المثيرة للانتباه.	3.92	0.719	78.44	10.251	0.000
3	يتأكد المدقق من وجود سجلات وفقاً لأصول المحاسبة المنظمة لذلك.	4.22	0.826	84.38	11.810	0.000
4	يتحقق المدقق من وجود صعوبات في انجاز بعض المعاملات.	3.81	0.753	76.25	8.629	0.000
5	يقوم المدقق بإجراء المقارنات اللازمة بين القيم الفعلية والدفترية للبيانات المحاسبية.	3.89	0.645	77.81	11.041	0.000
6	يقوم المدقق بإجراء مقارنات للمركز المالي ونتائج أعمال المنشأة مع مثيلاتها في نفس مجال النشاط الإقتصادي.	3.61	0.936	72.19	5.206	0.000
7	يهتم المدقق بالتركيز عند إجراء الفحوصات على أكثر الأعمال التي يمكن أن تكون عرضة للاحتيال.	4.02	0.724	80.31	11.229	0.000
8	يتأكد المدقق من استخدام المحاسب لطرق إعتلاك واحدة لجميع الفقرات.	3.63	0.917	72.50	5.451	0.000
9	يحصل المدقق على أدلة إثبات كافية لتجنب سوء الفهم مع العميل.	3.98	0.577	79.69	13.645	0.000
10	يقوم المدقق بجمع الأدلة على مستوى المجموعات الفرعية وليس على مستوى القوائم المالية كوحدة.	3.63	0.655	72.50	7.638	0.000
11	يقوم المدقق بالاستدلال على الاحتيال في المنشأة من خلال مجموعة من إشارات خطر التدقيق المتعلقة بإعداد التقارير المالية (كإشارات الخطر عن طريق التلاعب في السجلات	3.88	0.678	77.50	10.317	0.000

جدول رقم (6): تحليل فقرات المجموعة الرابعة (تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي)

تحليل الفرضية الرئيسية:

يؤدي إستخدام إشارات خطر التدقيق على تحسين فعالية التدقيق

الخارجي لكشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0,05)$.

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (7) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة المتعلقة بـ (إستخدام إشارات خطر التدقيق في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي) ويتبين أن المتوسط الحسابي لجميع المحاور تساوي 3.76 وهي أكبر من القيمة المتوسطة (3)، والإنحراف المعياري يساوي 0.419 والوزن النسبي يساوي 75.20% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة T المحسوبة تساوي 14.496 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0، والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود دلالة احصائية بين إستخدام إشارات خطر التدقيق وتحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. وبالتالي تقبل الفرضية الرئيسية.

في ضوء ما سبق إن استخدام المدقق لإشارات خطر التدقيق يساعد على تحقيق وفورات في الوقت والتكلفة المخصصة لعملية التدقيق، وتوجيه الإهتمام للمواطن التي يتوافر بها احتمال للغش؛ مما يحقق فعالية عملية التدقيق بشكل عام، وارتقاء كفاءة الأداء المهني لفريق التدقيق لاكتشاف الاحتيال المالي. كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل المدققين الأردنيين يساعد في كشف الاحتيال في القوائم المالية بدرجة كبيرة. وقد اتفقت هذه النتيجة بشكل كبير مع دراسة كل من (الفنيس والعمرى، 2014) على البيئة الأردنية. ودراسة (Chance and Schexnaildre, 2012) في فنلندا أكدت على أهمية إشارات خطر التدقيق في كشف الاحتيال في القوائم المالية.

جدول رقم (7): تحليل محاور الدراسة

(إستخدام إشارات خطر التدقيق في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يقوم المدقق بالتأكد من وجود ضوابط رقابية على استخدام الأصول.	3.92	0.599	78.44	12.311	0.000
2	يتأكد المدقق من تسجيل قيمة الأصول وفقاً للقيمة الحقيقية لها في السجلات المحاسبية.	4.11	0.594	82.19	14.939	0.000
3	يتأكد المدقق من عدم استغلال الأصول في البيع والشراء خلال نهاية الفترة المالية بطريقة مؤثرة على نتائج التقارير المالية.	4.14	0.614	82.81	14.867	0.000
4	يتأكد المدقق من عدم استغلال أصول المنشأة لمصالح شخصية لبعض العاملين.	3.48	0.908	69.69	4.266	0.000
5	يقوم المدقق بالاستدلال على الاحتيال في المنشأة من خلال مجموعة من إشارات خطر التدقيق المتعلقة بسوء استخدام الأصول (كإشارات الخطر التي تدل على استخدام الأصول لمصالح شخصية).	3.80	0.839	75.94	7.597	0.000
6	يتحقق المدقق من توافر إجراءات الرقابة على الممتلكات المادية ومدى الالتزام بها.	3.67	0.818	73.44	6.574	0.000
	جميع الفقرات	3.85	0.483	77.08	14.149	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "63" تساوي 2.0

2- إن إستخدام إشارات خطر التدقيق (المتعلقة بالعاملين، بالإدارة، بالتقارير المالية، وبسوء إستخدام الأصول)، تعمل على تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي بدرجة كبيرة جداً.

3- تتفق مكاتب التدقيق على فعالية دور إشارات خطر التدقيق في كشف الاحتيال المالي وتحسين فعالية التدقيق الخارجي لتجنب المخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة نتيجة لهذا الاحتيال.

4- تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي بدرجة كبيرة، وهو ما يدل على الإهتمام الكبير الذي يوليه المدقق الخارجي لأداء ومستوى رضى العاملين في المنشأة، ومحاولة كشف أية انحرافات من شأنها الإخلال بجودة الأداء.

5- تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي بدرجة كبيرة، حيث إن إشارات التدقيق توفر للمدقق الخارجي بعض الدلائل على مصداقية تلك التقارير المالية من عدمه وهو ما يوفر عملية تدقيق أكثر تركيزاً.

6- تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالإدارة على تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي بدرجة كبيرة، مما يشير إلى أن المدقق الخارجي يتطلع للدور الكبير الذي تقوم به إدارة المنشأة نحو توجيهها بالشكل الأمثل، والكشف عن مواطن الضعف والقصور في عملها بما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على أداء المنشأة.

7- تعمل إشارات خطر التدقيق المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي، حيث إن المدقق الخارجي يعطي أولوية عالية لاستخدام أصول المنشأة في الأغراض المخصصة لها؛ وهو ما توفره بعض إشارات خطر التدقيق التي يعتمد عليها في كشف التلاعب في استخدام تلك الأصول.

م	النحور	المؤسوط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	مدى استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية التدقيق للكشف عن الاحتيال المالي	3.66	0.580	73.16	9.085	0.000
2	تقييم مدى استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية التدقيق للكشف عن الاحتيال المالي.	3.89	0.398	77.90	17.996	0.000
3	بيان مدى استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية التدقيق للكشف عن الاحتيال المالي.	3.64	0.520	72.72	9.774	0.000
4	بيان مدى استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية التدقيق للكشف عن الاحتيال المالي	3.85	0.483	77.08	14.149	0.000
	جميع الفقرات	3.76	0.419	75.20	14.496	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "63" تساوي 2.0

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

* نتائج الدراسة

في ضوء التحليلات النظرية والتطبيقية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في التالي:

1- إن إشارات خطر التدقيق لا تجزم بوجود الاحتيال، ولكنها توفر علامة تحذيرية لاحتمال وجود الاحتيال؛ ليوليها المدقق المزيد من الاهتمام والفحص والتحليل.

* الدراسات المستقبلية المقترحة

1. مدى تطبيق النظم الإلكترونية في كشف الاحتيال المالي.
2. أثر استخدام إشارات خطر التدقيق في زيادة فعالية الرقابة الداخلية.
3. أثر استخدام إشارات خطر التدقيق على تحسين فعالية التدقيق الداخلي في الكشف عن الاحتيال المالي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد، خالد حسين، (2007)، "منهج مقترح لزيادة كفاءة المدققين على اكتشاف الغش عند إعداد التقارير المالية في ضوء معايير التدقيق الحديثة: دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ص 237-327.
- جربوع، يوسف محمود والبحيصي، عصام محمد (2006)، "تحليل وتقييم مدى تطبيق معايير التدقيق الدولية بمكاتب وشركات المراجعة في فلسطين: دراسة ميدانية على مكاتب وشركات التدقيق في قطاع غزة"، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، الجامعة الإسلامية بغزة، 14 (1)، ص ص 235-270.
- جعارة، أسامة عمر، (2012)، "أساليب المدقق الخارجي في إكتشاف عمليات الاحتيال المالي/ الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة: دراسة استطلاعية في مكاتب التدقيق الخارجي في الأردن"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 39 (2)، ص ص 182-199.
- الغضوري، بدر محمد، (2011)، "العوامل المسببة للاحتيال المالي"، الرياض: كلية التدريب.
- الفنيش، إيناس توفيق، العمري، أحمد محمد. (2014). "مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق ودورها في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك، الأردن.
- لطفي، أمين السيد أحمد، (2005)، "مسؤوليات وإجراءات المدقق في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة"، الإسكندرية: الدار الجامعية.

8- على الرغم أن ظاهرة الغش والاحتيال موجودة منذ القدم في المجتمعات إلا أنها ظلت محدودة في بيئة التدقيق وبالتالي استخدام إشارات خطر التدقيق تعمل على تحسين فعالية التدقيق الخارجي لكشف الاحتيال المالي بدرجة كبيرة.

* التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة نوصي بما يلي:

1. ضرورة إعادة النظر بكفاءة الهيكل التنظيمي في الشركات والطريقة التي تتخذ فيها القرارات مع المزيد من الاهتمام برضى العاملين عن الشركة.
2. العمل على زيادة الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمدققي الحسابات؛ بما يزيد من المهارات العلمية وتوسيع الآفاق الفكرية في مجال تدقيق الحسابات.
3. ضرورة تفعيل البرامج والدورات التدريبية بصورة مستمرة في مجال الكشف عن الاحتيال، والعمل على رفع الكفاءة المهنية والعلمية؛ لتحسين مستوى الأداء بما يتواءم مع التطورات المستمرة في بيئة الأعمال.
4. ضرورة تعزيز النواحي الفنية والمهنية وتطوير الأساليب والتقنيات المستخدمة لدى مكاتب التدقيق الخارجي في مجال الكشف عن الاحتيال.
5. ضرورة العمل على وضع ضوابط وتشريعات كافية لمنع التلاعب والاحتيال بالقوائم المالية من خلال الجهات المشرفة.
6. ضرورة تحديث نظام الرقابة المالية والتدقيق الداخلي في الشركات الفلسطينية لتمكينها من أداء عملها بكفاءة وفعالية في الكشف عن عمليات الاحتيال والغش في البيانات المالية.
7. ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل المدققين لأنه يساعد في كشف الاحتيال في القوائم المالية.
8. ضرورة استخدام المدققين لاشارات خطر التدقيق في كشف الاحتيال في القوائم المالية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Gullkvist, Benita and Jokipii, Annukka, (2012), "Perceived Importance Of Red Flags Across Fraud Types", Critical Perspectives on Accounting, Article In Press.
- Hall, John (2007). "Sample Fraud Risk Inventory and Suggested Audit Program Steps." (unpublished), pp. 1-12.
- Hancox, Steven J., (2009), "Red Flags for Fraud" State of New York Office of the StateComptroller, Availabl at: http://www.osc.state.ny.us/localgov/pubs/red_flags_fraud.pdf.
- Hussain, Mostaq M., Kennedy, Patricia, and Kierstead, Victoria, (2010), "Can Audit Prevent Fraudulent Financial Reporting Practices? Study of Some Motivational Factors in Two Atlantic Canadian Entities", Issues in Social and Environmental Accounting, 4 (1), 65-73.
- Heffes, Ellen M., (2009), "LEGAL ISSUES: Maintaining Compliance During the Turmoil", Financial Executive, Morristown: Mar, 25, (2), pp. 12-30.
- Lundstrom, Ron, (2009), "Fraud: Red Flags or "Red Herrings"? Telling the Difference", Journal of Forensic Studies in Accounting and Business, 1 (2), pp. 1-38.
- Lundstrom, Ronald A., (2008), "Fraud in Construction: Defalcations, Detection, and Deterrence." 2008 Construction Law Update, Aspen Publishers, pp. 1-68.
- Lundstrom, Ron, (2009), " Fraud: Red Flags or "Red Herrings"? Telling the Difference", Journal of Forensic Studies in Accounting and Business, 1 (2), pp. 1-38.
- Lou, Yung I., Hua, Nan, Chiayi, Taiwan, and Wang, Ming-Long, (2009), "Fraud Risk Factor Of The Fraud Triangle Assessing The Likelihood Of Fraudulent Financial Reporting", Journal of Business & Economics Research, February, 7 (2), pp. 20-35.
- Loughran, Tim and McDonald, Bill, (2011) "Barron's Red Flags: Do They Actually Work?", Journal of Behavioral Finance, 12 (2), pp 90-97.
- Omurgonulsen, M., Omurgonulsen, U., (2009), "Critical thinking about creative accounting in the face of a recent scandal in the Turkish banking sector", Critical Perspectives on Accounting, 20 (5), pp. 651-673.
- ACFE, Association of Certified Fraud Examiners, (2008), "Report to the Nation on Occupational Fraud and Abuse", Association of Certified Fraud Examiners, Austin, TX, Pp. 63-65. Public Company Accounting Oversight Board , PCAOB,. (2004). "Financial Fraud", Proceedings of the Standing Advisory Group Meeting, Washington, D.C., September 8-9. Available at: <http://pcaobus.org/>.
- Aksoy, Tamer, (2012), "An Empirical Analysis On The Determinants Of Fraud Cases In Turkey", International Journal of Business and Social Science, 3 (1), pp. 157-164.
- Albrecht, Conan C., And Albrecht, Chad O., (2010), " Data-Driven Fraud Detection Using Detectlets", Journal Of Forensic & Investigative Accounting, 1 (1), pp. 55-72.
- Alleyne, Philmore, Persaud, Nadini, Alleyne, Peter, Greenidge, Dion and Sealy, Peter, (2010), " Perceived effectiveness of fraud detection audit procedures in a stock and warehousing cycle Additional evidence from Barbados", Managerial Auditing Journal, 25 (6), pp. 553-568.
- Bell, T. B., and Carcello, J. V., (2000), "A Decision Aid For Accessing The Likelihood Of Fraudulent Financial Reporting", Auditing: A Journal of Practice & Theory, 19 (Spring), pp. 169- 184.
- Carpenter, Tina D., Durtschi, Cindy, and Gaynor, Lisa Milici, (2011), "The Incremental Benefits of a Forensic Accounting Course on Skepticism and Fraud-Related Judgments", Issues In Accounting Education, American Accounting Association, 26 (1), pp. 1-21.
- Chance, Don M., and Schexnaildre, Ashley R., (2011), "Patterns in Asset Management Returns: Evidence of Fraud in the Stanford Group Scandal? ", Journal of Alternative Investments, Spring, 13 (4), pp. 73-79.
- Dycus, Dennis, (2008). "Discovery/Detection." Fraud and Forensic Conference, Georgia Society of Certified Public Accountants.
- Fogarty, John A., Graham, Lynford, and Schubert, Darrel R., (2006), "Assessing and Responding to Risks in a Financial Statement Audit", Journal of Accountancy, 202 (1), pp. 43 - 49.

- Murcia, Fernando Dal-Ri., and Borba, José Alonso, (2007), "Framework for Detecting Risk of Financial Statement Fraud: Mapping the Fraudulent Environment", *Brazilian Business Review*, 4 (3), pp. 162-177.
- Ramazani, Morteza And Atani, Hossien Rafiei, (2010), "Iranian Accountants Conception of The Prevention Methods Of Fraud And Offering Some Recommendations To Reduce Fraud In Iran", *Global Journal Of Management And Business Research*, 10 (6), (Ver 1.0), August, pp. 31-45.
- Ravisankar, P., Ravi, V., Rao, G. Raghava and Bose, I., (2011), "Detection of financial statement fraud and feature selection using data mining techniques", *Decision Support Systems*, vol. 50, pp. 491-500.
- Salehi, Mahdi And Azary, Zhila, (2008), "Fraud Detection And Audit Expectation Gap: Empirical Evidence From Iranian Bankers", *International Journal Of Business And Management*, 3 (10): 65-78.
- Smith, Malcolm, Omar, Normah Haji, Idris, Syed Iskandar Zulkarnain Sayd And Baharuddin, Ithnahaini, (2005), "Auditors' Perception of Fraud Risk Indicators Malaysian Evidence", *Managerial Auditing Journal*, 20 (1), 73-85.
- Yang, Weifang, Moyes, Glen D., Hamedian, Hamed, and Rahdarian, Azar, (2010) "Professional Demographic Factors That Influence Iranian Auditors' Perceptions of The Fraud-Detecting Effectiveness of Red Flags", *The International Business & Economics Research Journal*. Littleton: Jan. 9 (1), pp. 83-102.
- Majid, Abdul, Gul, Ferdinand A., Tsui, Judy S. L., (2001), "An Analysis Of Hong Kong Auditors' Perceptions of The Importance of Selected Red Flag Factors In Risk Assessment", *Journal Of Business Ethics*, Vol. 32, pp 263 -274.
- Moyes, Glen D., Baker, C Richard, (2009), "Factors Influencing The Use of Red Flags To Detect Fraudulent Financial Reporting", *Internal Auditing*. Boston. 24 (3), pp. 33-40.
- Peterson, Bonita K., and Gibson, Thomas H., (2003), "Student health services: a case of employee fraud", *Journal of Accounting Education*, 21 (1), pp. 61-73.
- Sekaran, U., and Bougie, R. (2013). *Research Methods for Business: A Skill-Building Approach*. (6th ed.). New York: John Wiley and Sons.